بيعة معاوية بن يزيد ونهاية حكم العهد السفياني للأمويين

د. عبدالله بن عثمان الخراشي جامعة الملك سعود - كلية الآداب - قسم التاريخ

من المعروف أن دراسة الأحداث التاريخية وتحليلها وتفسيرها والبحث عن أسبابها ونتائجها لا يتأتى إلا من خلال منهجية علمية تعتمد على تدقيق الروايات، والتأكد من صحتها، ومعرفة الظروف المحيطة بالحدث، والعوامل المؤثرة فيه سواء كانت دينية أو سياسية أو اقتصادية، ومما يلحظ على بعض الدراسات الحديثة الخاصة بالتاريخ الإسلامي أن أصحابها اجتهدوا في تفسير الأحداث وتحليلها، ومعرفة العوامل المؤثرة فيها وخاصة العوامل السياسية والاقتصادية منها، وعلى الرغم من واقعية بعض هذه الدراسات وجودتها، إلا أن الملحوظ عدم التفاتها إلى عوامل أخرى مؤثرة في الحدث لا تقل أهمية – إن لم تكن أهميتها أكبر – من العوامل السياسية والاقتصادية، ويأتي في مقدمتها العوامل الدينية وتأثير النصوص الشرعية والقيم السائدة على المواقف والأحداث خاصة في الدراسات لا تعكس الواقع الذي يطمح أصحابها إلى الوصول إليها.

إن العهد الأموي - وخاصة أوله "العهد السفياني" - حديث عهد، ووثيق صلة بالعهدين النبوي والراشدي، بل هو في الواقع امتداد لهما، وقد عاش في تلك الفترة عدد من الصحابة وكبار التابعين، وكانت النصوص الشرعية -خاصة تلك المتعلقة بالجوانب السياسية

بانة فصلية محكمة تصدر عن دارة المك عبدالعزيز د الثاني ربيع الأخر ٢٩٤١هـ، السنة الثالثة ولثلاثون



ونظام الحكم، التي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم – بينهم غضة طرية ذات أثر واضح في المواقف والأحداث^(١).

لقد وقعت بعد وفاة الخليفة معاوية بن أبي سفيان، وتولي ابنه يزيد الخلافة، أحداث خطيرة، وهاجت رياح فتنة أخرى – بعد خمود نار الفتنة الأولى التي حدثت بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه – كادت أن تعصف بالخلافة الأموية، ومدار هذه الأحداث هو اختلاف وجهات نظر العناصر المؤثرة فيها في تقويمها وتحديد الموقف منها.

وفي هذا السياق فإن فترة خلافة معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبى سفيان من أشد الفترات حرجاً وخطورة على الخلافة الأموية،

حيث إن فترة حكمه، واعتلال صحته، ووفاته المبكرة، وامتناعه من استخلاف أحد من بني أمية،

كل ذلك كان يعني نهاية مبكرة للحكم الأمسوي أو كسادت أن تكون كسذلك

وظهور بيعة ابن الزبير بالحجاز كل ذلك كان يعني نهاية مبكرة للحكم الأموي، أو كادت أن تكون كذلك!

يلحظ الباحث في تاريخ تلك الفترة وأحداثها أن المصادر تختزل الى حد لافت للنظر فترة خلافة معاوية بن يزيد رغم أهميتها،

(۱) انظر على سبيل المثال موقف ابن عمر من بيعة يزيد، ومنعه آل عدي من الخروج عليه، وإنكاره على عبدالله بن مطيع العدوي خروجه، واستشهد بذلك بحديث النبي عنقه بيعة من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية". مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الرياض، ١٤٠٠ه، ج٢، ص١٤٧٨، وفي ذلك يقول ابن تيمية: "... ولهذا استقر رأي أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي في وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم". انظر ابن تيمية الحراني، أحمد، منهاج السنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص٢٤١، ومثله موقف يسير الأنصاري حين رفض الخروج على يزيد مستشهدا بحديث: "لا يأتيك في الجماعة إلا خير". انظر ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هم، ج١، ص١٤١٠.

وانعكس ذلك على مناقشات المؤرخين قديماً والباحثين حديثاً، وهذا مما حفز الباحث لدراسة هذا الموضوع.

يتناول البحث مقدمة عن نظام الخلافة ومتغيراته قبل استخلاف معاوية بن يزيد، ثم الحديث عن شخصية معاوية بن يزيد وبيعته بولاية العهد، ثم استخلافه وتنازله عن الخلافة، وامتناعه عن بيعة أحد من بنى أمية، وما ترتب على ذلك من أحداث.

إن نظام الخلافة والاستخلاف يعد أمراً جديداً في الجزيرة العربية، فبعد بعثة النبي عليه وتكوين المجتمع الجديد مارس النبي عليه دوره قائدًا وحاكمًا إلى جانب كونه نبياً مرسلاً.

وبعد وفاته على الأمر وجود من يخلفه في إدارة شؤون المسلمين، وبالرغم من وجود نصوص شرعية صريحة تنص على حتمية وجود الحاكم، إلا أنه لا يوجد نص يحدد أسلوب اختيار هذا الحاكم ونظامه، ولهذا جاءت التطبيقات في اختيار الخلفاء بعد وفاة النبي على متنوعة، فانتخب أبو بكر الصديق من قبل المهاجرين والأنصار في السقيفة، واستخلف عمر بن الخطاب من قبل أبي بكر، وتم اختيار عثمان بن عفان من الستة أهل الشورى الذين حددهم عمر، وارتضى أغلب المسلمين علياً وبايعوه بالخلافة، وآل الأمر – في سابقة جديدة حين خلف الابن أباه – للحسن بن على، وتولى الخلافة (٢).

بعد تنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية عام الجماعة "٤١هـ"، أصبح معاوية الخليفة الشرعى المجمع على ولايته، وبقى

(۲) هنالك رأيان حول تولي الحسن بن علي الخلافة، فقول يرى أنه تولاها بعهد من أبيه، وآخر أن أباه لم يعهد إليه، وإنما بايعه أنصار أبيه بعد استشهاده - رضي الله عنهم - أجمعين، وهو الراجح لرواية الإمام أحمد حين سأل الناس علي بن أبي طالب حين وفاته أن يستخلف قال: "لا ولكن أترككم كما ترككم عليه رسول الله على ...". قال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح غير عبدالله بن سبيع، وهو ثقة، ورواه البزار بإسناد حسن. انظر الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٧٨هـ، ج٩، ص ١٣٧.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز العدد الثاني ربيع الأخر ١٤١٨م، السنة الثالثة والثلاثون



كذلك عقدين من الزمن نعمت فيه الدولة الإسلامية بعهد من الاستقرار بعد الفتنة...

طرأت للخليفة معاوية فكرة جديدة في نظام الحكم تمثلت باختيار ابنه يزيد ولياً للعهد، والجديد فيها هو: اختياره ولياً للعهد في حياته، وأخذ البيعة له، إلى جانب أن ولي العهد هو ابن للخليفة. وبصرف النظر عن أساس الفكرة، ومنشئها، وهل كانت برأي منه أو مشورة من غيره فإن الأهم هو اقتناع الخليفة بها وتنفيذها.

اختلفت الآراء والمواقف حول مبادرة الخليفة معاوية، وليس هذا مقام مناقشتها والذي يهمنا هو ما له صلة بموضوع البحث، وهو: هل أراد الخليفة معاوية سن نظام ولاية العهد أو تأسيس نظام متوارث للحكم يكون في بني أمية؟

يرى بعض الباحثين أن الأمر كذلك^(٢)، والذي يظهر للباحث أن هذا الرأي مبني على ما وقع فعلاً من أحداث ليس لمعاوية شأن بها، ولا نجد من الروايات ما يدلل على أن معاوية أعد نظاماً أو ترتيباً معيناً للخلافة بحيث تكون متداولة في بني أمية، مع أنه يدرك تماما قلة عدد أبنائه وأحفاده، وصغر سن أكبرهم نسبيا، وهذان العاملان المهمان يؤثران سلباً في النظام المتوارث، مع أنه كان يوجد عناصر من بني أمية مؤهلة للخلافة، أمثال مروان بن الحكم وعمرو بن سعيد بن العاص، إلا أنه لم يرد ما يدل على أن الخليفة معاوية وضع آلية لنقل الخلافة إلى أي منهم لضمان استمرارها في البيت الأموي أو أنه أوصى ابنه يزيد بذلك، ولا أخال أن رجلاً محنكاً حمعاوية – يمكن أن يغفل مثل هذا الأمر لو فكر فيه فعلاً ...! وغاية الأمر أن معاوية استخلف ابنه يزيد؛ لأنه يراه لا يقل كفاءة عن

⁽٣) الخضري، محمد، الدولة الأموية، دار حراء، جدة، ١٤٢٢هـ، أحمد، محمد حلمي، الخلافة والدولة في العصر الأموي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ص١٠٠، بطاينة، محمد ضيف الله، تاريخ الخلفاء الأمويين، دار الفرقان، عمان، ١٤٢٠هـ، ص١١١٠.

أقرانه (٤)، وأن اختياره وليا للعهد إنما هو مراعاة المصلحة في اجتماع الناس واتفاق أهوائهم (٥) تاركا مستقبل الخلافة - الذي لم يخطط له على الإطلاق - لظروف عصر ابنه.

وعلى أية حال فإن مبادرة معاوية لم تلق قبولاً من الجميع، وعارضها أناس لهم مكانتهم وأثرهم في المجتمع الإسلامي، وخاصة في الحجاز، ومن هؤلاء العبادلة "عبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس وعبدالله بن الزبير"، والحسين بن علي - رضي الله عنهم - وغيرهم، ولكن معارضتهم لم يعبر عنها بعمل ثوري؛ لأن في أعناقهم بيعة لمعاوية لا يجوز نقضها إلا بمسوغ شرعى، وبيعة يزيد بولاية العهد ليست كذلك.

لكن بعد وفاة معاوية استخلف ابنه يزيد؛ فتباينت ردود الفعل تجاهه ما بين مؤيد ومعارض، وتطورت مواقف المعارضة إلى أن بلغت ذروتها بإعلان خلع الخليفة، والذي يهمنا هنا ويرتبط بموضوع البحث، هو النظر إلى شرعية بيعة يزيد بن معاوية وخلافته، ومدى إلزامها للآخرين بالسمع والطاعة.

تشير الروايات إلى أن معظم الأمصار بايعت يزيد بالخلافة كما بايعه عدد من مشاهير الصحابة وكبار التابعين من أهل الحجاز، وفي مقدمتهم عبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس ومحمد بن الحنفية - رضي الله عنهم - وغيرهم (٢)، وامتع عن البيعة عناصر أخرى تركزت في





⁽٤) انظر الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام وطبقات مشاهير الأعلام، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٦٧هـ، ٢٢، ص٢٦٧.

⁽٥) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ، ج٥، ص٠٤٠، يعلق ابن كثير على ذلك بقوله: "لما مات الحسن قوي أمر يزيد عند معاوية، ورأى أنه لذلك أهلا، وذلك من شدة محبة الوالد لولده، ولما كان يتوسم فيه من النجابة الدنيوية وسيما أبناء الملوك ومعرفتهم بالحروب، وترتيب الملك، والقيام بأبهته، وكان يظن أن لا يقوم أحد من أبناء الصحابة بهذا المعنى". انظر البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٧، ج٨، ص٨٠، ابن خلدون، عبدالرحمن، مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت، ص٢١٠.

⁽٦) عن تفاصيل الأحداث انظر: خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم العمرى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٢٣٢، الطبرى، التاريخ، ج٥، ص٣٣٨.

المدينة، وكانوا يعدون أقلية في ذلك الوقت، وفي مقدمتهم الحسين بن علي وعبدالله بن الزبير رضي الله عنهم.

وهنا يجب التنبيه لأمر مهم، وهو أن بيعة بعض من بايعه من الصحابة والتابعين لا تعني قناعتهم بشخص يزيد أو أنه الأكفأ ($^{(V)}$)، وإنما بايعوه؛ لأنه استمد شرعيته من استخلاف أبيه – الخليفة المجمع على شرعية خلافته – له تماما كما استخلف أبو بكر عمر بن الخطاب رضي الله عنهما – مع الفارق بين الشخصيتين – وإلا لو كان الأمر غير ذلك لما وسعهم قبول البيعة، وهم ممن اعترض على بيعته بولاية العهد أيام أبيه من قبل.

إن بيعة يزيد واستخلافه تعني إقرار مبدأ الوراثة في الاستخلاف، وإضفاء صفة الشرعية عليه، وبعبارة أخرى إن البيعة التي أُمر الناس بالوفاء بها شرعاً باتت أمرًا محسوماً، وقيداً لا يمكن التخلص منه، حيث سيعين الخليفة القائم ولياً للعهد، ومن ثم تصبح بيعته بالخلافة نافذة وهو ما لم يكن معهوداً من قبل، وهذا أخطر ما في الأمر.

إذا رجعنا إلى سياق الأحداث نجد أن يزيد بن معاوية - الخليفة الشرعي - كان ساخطاً على الرافضين لبيعته؛ لأنه يرى كما يقول ابن كثير: "أنه الإمام وقد خرجوا على طاعته، وأمروا عليهم غيره فله قتالهم حتى يرجعوا للطاعة ولزوم الجماعة..."(^).

⁽٧) تعبر عن ذلك مقولة ابن عمر: "إن كان خيرا رضينا به، وإن كان بلاء صبرنا". خليفة بن خياط، التاريخ، ص٢، ويقول الصحابي يسير الأنصاري: "إن يزيد ليس بخير أمة محمد ولا أفقهها فقها ولا أعظمها فيها شرفا، وأنا أقول ذلك، ولكن لأن تجتمع أمة محمد على أحب إلي من أن تفترق". ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ج٧، ص١٤٦.

⁽٨) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٨، ص ٢٢٤، يقول ابن بطال الفقيه الأندلسي شارح صحيح البخاري: "وعقد الخلافة من الإمام المتولي لغيره بعده جائز على عامة المسلمين لإطباق الصحابة ومن معهم على العمل بما عهد أبو بكر لعمر، وكذا لم يختلفوا في قبول عهد عمر إلى الستة، وهو شبيه بإيصاء الرجل على ولده لكون نظره فيما يصلح أتم من غيره فكذلك الإمام". انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز، د. ت، ج١٣، ص٢١٨.

تركزت معارضة المبايعين لبيعة يزيد في الحجاز بشكل كبير، ولكنها لم تظهر بموقف موحد فقد خرج الحسين بن على - رضى الله عنهما -إلى العراق، وانتهى أمره بمأساة كربلاء، وتزعم معارضة أهل المدينة عبدالله بن مطيع العدوى، وعبدالله بن حنظلة، وقمعت معارضتهم بموقعة الحرة، وكانت معارضة ابن الزبير بمكة هي الأقوى والأخطر.

حوصر ابن الزبير بمكة من قبل جيش يزيد بقيادة الحصين بن نمير السكوني، وكان المتوقع أن تنهى معارضة ابن الزبير مع طول الحصار.

لكن أثناء الحصار وقعت أمور لم تكن في الحسبان على الإطلاق ألقت بظلالها على مجريات الأحداث، فقد توفى الخليفة يزيد بن معاوية، ولم يكن خلفه مهيئاً لقبول الخلافة فضلاً عن القيام بأعبائها، بل ولم تطل فترة الخليفة الجديد، حيث توفى دون أن يستخلف أحداً محدثاً بذلك أكبر أزمة تواجه الحكم الأموي.

إن الكثير من التساؤلات يمكن أن تثار لاستجلاء حقيقة الأحداث وتطوراتها، ومن ذلك التعرف على شخصية معاوية بن يزيد، وملابسات بيعته بولاية العهد أولاً، ثم بالخلافة ثانياً، والتعرف على موقفه السلبي من الخلافة، وسبب عدم استخلافه أحداً من بني أمية، وأثر ذلك كله في حكم الأمويين.

شخصية معاوية بن بزيد:

لم تكن شخصية معاوية بن يزيد مميزة بحيث تحظى باهتمام المؤرخين وكتاب التراجم، فكانت المعلومات عن حياته وسيرته نزرة يسيرة، وهو ما تعبر عنه مقولة القلقشندي حين قال في ترجمته: "ولم أق*ف على شيء* من حليته...."^(٩)، وتعكسـه ترجـمـة ابن عـسـاكـر

(٩) القلقشندي، أحمد بن على، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق عبدالستار فراج، عالم الكتب، بيروت، ج١، ص٢٢٤.





المحدودة له في تاريخه الموسوعي الذي خصصه لدمشق^(١٠)، ويبدو أن صغر سن معاوية، واعتلال صحته، وزهده بالخلافة، ثم وفاته المبكرة. كلها عوامل أدت إلى محدودية ترجمته أو الحديث عنه... وسنحاول في السطور القادمة تلمس معالم شخصيته بما هو متاح من معلومات.

معاوية بن يزيد هو الابن الأكبر لأبيه، وله من الإخوة خالد وأبو سفيان وعبدالله - الملقب بالأسوار - وعبدالرحمن وأبو بكر ومحمد وعثمان وعتبة ويزيد(١١).

اختلفت الروايات في تحديد عمره ($^{(1)}$)، فقيل: سبعة عشر عاما $^{(1)}$ ، وقيل: ثمانية عشر $^{(1)}$ ، وقيل: عشرون ($^{(1)}$)، وقيل: ثمانية عشرون عامًا وثلاثة عشر يومًا $^{(1)}$)، والمرجح أن عمره لم يتجاوز عشرين عاما؛ لأن والده – يزيد – توفي وعمره ستة وثلاثون عاما على الأرجح أو ثمانية وثلاثون $^{(1)}$)، فإذا افترضنا أنه تزوج وهو في السابعة عشرة أو الثامنة عشرة من عمره، وأنجب بعدها بسنة أو سنتين، فلن يتجاوز عمر معاوية بن يزيد العشرين.

- (١٠) ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ، ج٥٩، ص٢٩٦.
- (١١) المصعب الزبيري، أبو عبدالله، نسب قريش، تحقيق ليفي بروفنسال، القاهرة، ١٩٥١م، ص ص ١١٢٨.
 - (١٢) انظر جماع هذه الأقوال عند ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٥٩، ص٣٠١.
- (١٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ، ج٤، ص١٣٩.
 - (١٤) خليفة ابن خياط، التاريخ، ص٢٥٥.
 - (۱۵) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ج۵۹، ص۳۰۱.
- (١٦) البلاذري، أنساب الأشراف، تحقيق إحسان عباس، بيروت، ١٩٧٩م، ق٤، ج١، ص٢٥٩، ابن زيد الربعي، محمد بن عبدالله، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، تحقيق محمد المصرى، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ١٤١٠هـ، ص٧١.
 - (۱۷) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ج۵۹، ص۳۰۱.
 - (١٨) انظر خليفة بن خياط، التاريخ، ص٢٥٥.

أما عن صفات معاوية بن يزيد فقد تباينت الآراء حولها ما بين مدح وقدح، فجاء في وصفه أنه كان "ركيكاً ليناً" (١٩) وأنه كان "ضعيفاً في أمر دنياه" (٢٠)، وعلل بعضهم سبب تكنيته بأبي ليلى بأنه تقريع له لعجزه عن القيام بالأمر (٢١).

وفي المقابل مدحه آخرون، فقالوا: "إنه من صالح القوم" (٢٢)، وأنه "كان فتى صالحاً كثير التفكر في أمر معاده" (٢٢)، وأنه "كان له مذهب جميل" (٢٤)، وأنه "كان شاباً ديناً" (٢٥)، وأنه "كان يظهر التأله" (٢٦)، وأنه "كان رجلاً صالحاً ناسكاً" (٢٧).

من الواضح أن كثيراً من النعوت السابقة لمعاوية بن يزيد- وخاصة الذامة منها - هي انعكاس لموقفه من الخلافة، ففي حين كان عزوفه

من الواضح أن كثيراً من النعوت الذامة لعاوية هي انعكاس لموقفه من الخلافة

عن الخلافة، وامتناعه عن استخلاف أحد من بني أمية سبباً في وصفه بالعجز والضعف

والركاكة واللين، عد ذلك آخرون أنه صلاح وورع وزهد وتدين، وعلى أية حال فإن الانطباع عن شخصية معاوية بن يزيد أنه كان - رغم صغر سنه - إلى التدين والزهد والورع أقرب.

مبجاة فصلية محكمة تصدر عن دارة المك عبدالعزيز العدد الثاني ربيع الأخر ١٤١٨هـ، السنة الثالثة والتلاثون



⁽١٩) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٥٧، والركيك من الرجال: الضعيف في عقله ورأيه. ابن منظور، لسان العرب، ج١٠، ص٤٣٢.

⁽٢٠) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٥٨.

⁽٢١) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٥٦، المسعودي، علي بن الحسين، التبيه والإشراف، ليدن، ١٨٩٣م، ص٣٠٧، قال: وكانت العرب تفعل ذلك بالعاجز.

⁽٢٢) أبو زرعة الدمشقي، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق شكر الله القوجاني، دمشق، ج١، ص٣٥٨.

⁽٢٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٥٨.

⁽٢٤) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ، ص ٣٥٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص١٣٩.

⁽٢٥) القلقشندي، ماتثر الإنافة، ج١، ص١٢٢.

⁽٢٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٥٨.

⁽٢٧) الفسوي، يعقوب المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم العمري، مكتبة الدار، المدينة، 1٤١٠هـ، ٣٣٠.

بيعة معاوية بن يزيد بولاية العهد:

مر بنا حرص يزيد بن معاوية على تثبيت ملكه، ومحاربة الرافضين لبيعته، وبينت الأحداث حرصه على إبقاء الحكم في بني أمية، إلا أنه واجه معضلة في اختيار خلفه، إذ لم يكن أمامه إلا أحد خيارين، فهو: إما أن يختار ابنه الأكبر معاوية - وكان وقتها صغيرًا في السن غير مؤهل للحكم - أو أن يختار شخصًا آخر من غير نسله من بني أمية أكفأ من معاوية، وكان الخيار الثاني يعني انتقال الملك - ربما بشكل نهائي - من البيت السفياني إلى فرع آخر من البيت الأموي، وهو ما تحاشاه يزيد.

على الرغم من إجماع الروايات على استخلاف يزيد بن معاوية ابنه معاوية من بعده، إلا أن بيعته بولاية العهد فيها خلاف، وقد ألم إلى ذلك البلاذري بقوله: "وأما معاوية بن يزيد فولاه أبوه يزيد عهده في صحته، ويقال: بايع له حين احتضر"(٢٨).

جاء في كثير من الروايات بأن يزيد بن معاوية بايع ابنه معاوية بولاية العهد، ورد ذلك عند المصعب الزبيري (۲۹)، وابن سعد (۳۰)، والبياسي والبياسي وابن عساكر (۲۳)، ويحفظ البلاذري روايتين تضمنتا تفاصيل عن بيعة معاوية بولاية العهد، جاء في الأولى من رواية زيد بن واقد قال: "مرض يزيد بن معاوية بعد ولايته بسنتين، فلما برئ استشار حسان بن مالك بن بحدل في بيعة ابنه معاوية، فأشار عليه بذلك، فدعاه فصافقة بولاية العهد، فبايع له حسان بن مالك بذلك، وفي الرواية الثانية عن الوليد بن مسلم أن أم معاوية بن

⁽٢٨) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٥٧.

⁽٢٩) المصعب الزبيري، نسب قريش، ص ١٢٨.

⁽٣٠) ابن سعد، الطبقات، ج٥، ص٣٩.

⁽٣١) البياسي، أبو الحجاج يوسف، الإعلام في الحروب الواقعة في صدر الإسلام، تحقيق شفيق أحمد، المدينة، ١٤٠هـ، ج١، ص١٤١.

⁽۳۲) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ج۵۹، ص۲۹۷.

يبدو من الروايات السابقة وكأن أمر بيعة معاوية بن يزيد بولاية العهد أمر محسوم، ولكن من خلال استقراء الأحداث تثور في الذهن تساؤلات عدة تجعل من الصعب قبول ذلك حقيقة مسلمة، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: جاء في بعض الروايات حكاية استخلاف يزيد بن معاوية لابنه في آواخر حياته دون أن تشير الى بيعته بولاية العهد، فقد ذكر البلاذري أنه بايع له حين احتضر (ئت)، وذكر خليفة بن خياط أن يزيد استخلف ابنه معاوية، وسلم الأمر إليه (٥٣)، وعند معمر بن المثنى أن يزيد استخلف ابنه معاوية، فولي ثلاثة أشهر، وقريب منها رواية وهب بن جرير (٢٦)، وعند عوانة بن الحكم أن يزيد بن معاوية ولى ابنه معاوية بن يزيد، وسلم الأمر إليه (٢٧)، ونلحظ في هذه الروايات أن يزيد بن معاوية استخلف ابنه حين شارف على الموت دون أن تشير يزيد بن معاوية المعهد، ولو كان معلوماً أن معاوية ولي عهد أبيه لما دعت الحاجة إلى استخلافه خاصة عند الاحتضار، إذ إن بيعته ستكون أمرًا إجرائيًا تلقائيًا كما حصل من بيعة يزيد مع أبيه معاوية بن أبي سفيان.





⁽٣٣) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٥٧.

⁽٣٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٥٦، البلخي، أحمد بن سهل، البدء والتاريخ، ص١٦.

⁽٣٥) خليفة بن خياط، التاريخ، ص٢٥٥.

⁽٣٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٥٩، ص٢٩٩.

⁽٣٧) الطبري، التاريخ، ج٧، ص١٧.

ثانياً: من المعروف أن فترة خلافة يزيد بن معاوية كانت فترة مضطربة، وواجه خلالها معارضة قوية، وأساس المشكلة هو عدم قناعة معارضيه بنظام ولاية العهد أولاً، وبشخص يزيد لوجود من هم خير منه فضلا وسابقة ثانيا، ومن ثم فليس من الحكمة أن يعمد يزيد في ظل تلك الظروف، ويعين ابنه وليًا للعهد وهو صغير في السن غير مؤهل لتحمل أعباء الخلافة، فيعطي بذلك مبررات أقوى لخصومه في معارضته.

ثالثاً: ورد في بعض الروايات أن معاوية بن يزيد بويع بالخلافة وهو كاره لها، وفي روايات أخرى أنه لم يمارس شيئا من مهامها، وأنه خلع نفسه من الخلافة (٢٨)، فإذا كان الأمر كذلك فما فائدة بيعته بولاية العهد؟ ولماذا يقبل معاوية الخلافة ويستمر الوضع كذلك إلى بيعته بعد وفاة أبيه؟

رابعاً: إن ما نقلته الروايات عن موقف الأقاليم بعد وفاة يزيد بن معاوية يوحي بأن ولاية معاوية بن يزيد للعهد لم تؤخذ بعين الاهتمام ربما لانتفائها، ففي العراق اضطرب الوضع وخطب عبيدالله بن زياد في الناس، وأخبرهم بوفاة يزيد، واختلاف أهل الشام، ودعاهم لأن يختاروا لأنفسهم رجلاً يرضونه (٢٩)، وفي رواية أنه دعاهم لبيعته حتى ينظروا ما يصنع الناس (٢٠).

وفي الحجاز أثناء حصار الحصين بن نمير لابن الزبير بمكة، وصل الخبر بوفاة يزيد بن معاوية، فعرض الحصين على ابن الزبير أن يبايعه بالخلافة على أن يرحل معه إلى الشام، فأبى (٤١)، وفي بلاد

⁽٣٨) سنشير لهذه الراويات في موضعها أثناء الحديث عن خلافة معاوية بن يزيد.

⁽٣٩) خليفة بن خياط، التاريخ، ص٢٥٧، الطبري، التاريخ، ج ٧، ص١٨-١٩.

⁽٤٠) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٩٦، الطبري، التاريخ، ج٧، ص١٨.

⁽٤١) انظر خليفة بن خياط، التاريخ، ص٢٥٧، البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص ٢٤٨، الطبرى، التاريخ، ج٧، ص١٧٠.

الشام - معقل بني أمية - كتب الضحاك بن قيس إلى قيس بن الهيثم - كلاهما من ولاة يزيد في مدن الشام -: أن يزيد قد مات وأنتم إخواننا وأشقاؤنا؛ فلا تسبقونا بشيء حتى نختار لأنفسنا(٤٢).

إن المنطق يقتضي أن يقر ولاة بني أمية في تلك الأقاليم بيعة معاوية بن يزيد بعد وفاة أبيه لو كان ولياً للعهد فعلا، ثم ينظرون إلى ما يؤول إليه الأمر.

أخيرًا لا ننفي أن يكون يزيد بن معاوية قد فكر أو عزم على تعيين ابنه ولياً للعهد، ولكن للظروف التي واجهها، وانشغاله بمحاربة خصومه، ولصغر سنه هو شخصياً، وصغر سن ابنه، ولوجود من ينازعه الأمر من الأكفاء، كل ذلك جعله يؤجل مشروعه إلى حين تكون الظروف مناسبة، ولكن فجاءة الموت حالت دون ذلك، واضطر يزيد حينها إلى استخلاف ابنه دون حساب لعواقب الأمور.

خلافة معاوية بن يزيد ،

توفي يزيد بن معاوية في الرابع عشر من شهر ربيع الأول عام أربعة وستين للهجرة، واستخلف ابنه معاوية رغبة منه في إبقاء الحكم متوارثاً في بني أمية، ولكن ما الذي يتوقعه يزيد من ابنه وهو يعلم صغر سنه وحداثة تجربته؟ ليس هنالك – فيما يبدو – سوى احتمال واحد، وهو أن يحظى الخليفة الصغير برعاية، وإعانة، بل ربما وصاية أحد أخلص رجالات بني أمية، وهو خاله حسان بن مالك بن بحدل الكلبي (٢٤)، وذلك حتى يكبر الصغير؛ ويكون قادراً على القيام بأعباء الخلافة، خاصة وأن يزيد يتوقع أن الأمور ستهدأ بعد استشهاد الحسين بن علي بكربلاء، وبقمع تمرد أهل المدينة بالحرة، وبتضييق الحصار على ابن الزبير بمكة الذي تعد نهايته مجرد مسألة وقت.





⁽٤٢) الطبري، التاريخ، ج٧، ص١٨.

⁽٤٣) ابن سعد، الطبقات، ج٥، ص٤١.

لكن الأحداث التي وقعت بعد ولاية معاوية بن يزيد كانت مفاجئة وخطيرة ومتتابعة، ورغم اختلاف الروايات حول بعض تفاصيل هذه الأحداث إلا أنها تتفق بوجه عام على أن معاوية بن يزيد لم يكن قادراً على القيام بأعباء الخلافة، وعاجلته منيته، ولم يستخلف أحداً من بني أمية من بعده، والأخيرة أخطر ما في الأمر، ولعلنا نستجلي ذلك في السطور الآتية:

يمكن من خلال الروايات التي بين أيدينا بشكل عام أن نميز بين موقفين للأحداث، أحدهما: أن معاوية بن يزيد حين استخلف نزع نفسه من الخلافة، واعتزل الناس حتى توفي، والآخر أنه اعتزل الناس لمرضه حتى توفي، ولم ينزع نفسه من الخلافة.

أما الروايات التي حكت الموقف الأول: فقد جاء في رواية الواقدي أنه لما ولى يزيد بن معاوية ابنه الخلافة خطب الأخير في الناس، فقال: إن كانت الخلافة خيراً فقد استكثر منه آل أبي سفيان، وإن كانت شراً فلا حاجة لنا فيه، فاختاروا لأنفسكم إماماً تبايعونه هو أحرص مني واخلعوني، فأنتم من حل من بيعتي، ثم كلف حسان بن مالك أن يضبط ما قبله، وأن يصلي بالناس إلى أن يرضى المسلمون بإمام يجتمعون عليه. وقريب من ذلك رواية أبي أسماء السكسكي زاد فيها: أنه بعد خطبته نزل فأغلق بابه، وتمارض فلم ينظر في شيء فيها: أنه بعد خطبته نزل فأغلق بابه، وتمارض فلم ينظر في شيء حتى مات (عني أما اليعقوبي فيورد نصا مغايراً لخطبة معاوية بن يزيد (٥٤)، يتضمن نقدًا لمعاوية بن أبي سفيان وردها اليعقوبي أنها لم تسلم وواضح من مضامين تلك الخطبة التي أوردها اليعقوبي أنها لم تسلم عاوية لأبيه وجده بهذا النقد الشديد ... وأين ؟ في معقل بني أمية ... ولكن الرواية – على علاتها – تتفق في بعض أجزائها مع سابقتها.

⁽٤٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٥٩.

⁽٤٥) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص٢٥٤.

أما الروايات التي حكت الموقف الثاني، فمنها رواية جويرية بن أسماء، فقد ذكر أنه بعد مبايعة الناس لمعاوية بن يزيد ولى ثلاثة أشهر، وقيل: أربعون يوما، ولم يزل في البيت لم يخرج إلى الناس لمرضه، فكان يأمر الضحاك بن قيس الفهرى يصلى بالناس، فلما ثقل معاوية بن يزيد قيل له: لو عهدت إلى رجل عهدا، واستخلفت خليفة، فقال: والله ما نفعتني حيا، فأتقلدها ميتا، ولكن إذا مت فليصل على الوليد بن عتبة بن أبي سفيان، وليصل بالناس الضحاك بن قيس حتى يختار الناس لأنفسهم، ويقوم بالخلافة قائم^(٤٨). وفي رواية وهب بن جرير أن معاوية ولي شهرين أو أربعين ليلة ثم مات، فلما حضرته الوفاة قيل له: لو استخلفت، قال: كفلتها، وفي رواية: كفيتها حياتي فأتضمنها بعد موتى، فأبي أن يستخلف(٤٩)، وعند معمر بن المثنى أنه ولى ثلاثة أشهر، فلم يخرج إلى الناس، ولم يزل مريضًا، فقيل له: اعهد، فقال: لا يسألني الله عن ذلك، ولكن إذا مت فليصل بالناس الوليد بن عتبة والضحاك بن قيس حتى يقوم بالخلافة قائم^(٥٠). ويلحظ هنا أنه قيد استخلافه بموته، وفي رواية خليفة أنه أقر عمال أبيه، ولم يول أحداً، ولم يزل مريضاً حتى مات، وكانت ولايته نحوا من شهر ونصف(٥١)، وعند عمر بن شبة أنه لما





⁽٤٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٥٧.

⁽٤٧) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٨، ص٣٣٨.

⁽٤٨) ابن سعد، الطبقات، ج٥، ص٣٩.

⁽٤٩) البـ الأذري، أنسـ اب الأشـراف، ق٤، ج١، ص٣٥٧، الربعي، تاريخ مـولد العلمـاء، ص٧١.

⁽٥٠) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٥٩، ص٢٩٩.

⁽٥١) خليفة بن خياط، التاريخ، ص٥٥.

استخلف معاوية بن يزيد جمع عمال أبيه، وبويع له بدمشق هلك بعدها بعد أربعين يوما من ولايته (٢٥)، وفي رواية العباس بن هشام قال: بويع لمعاوية بن يزيد بعد أبيه بالشام، فمكث أربعين ليلة ثم مات (٥٢)، وفي رواية أبي مسهر قال: عهد يزيد بن معاوية لمعاوية بن يزيد، فأقام أربعين يوماً، فلما حضرته الوفاة قيل له: ألا تعهد؟ قال: ما أصبت من حلاوتها ما أتحمل به مرارتها (٤٥)، وذكر البلاذري أنه لما مات يزيد بايع الناس معاوية وأتته بيعة الآفاق... ولم يزل في أيامه مريضا، وكان الضحاك بن قيس يصلي بالناس، فلما ثقل قيل له: لو عهدت عهدا، فقال: والله ما نفعتني حيا أفأتحملها ميتا، والله لا يذهب بنو أمية بحلاوتها القليلة، وأتحمل مرارتها الطويلة، وإذا مت فليصل علي الوليد بن عتبة، وليصل بالناس الضحاك بن قيس حتى يختاروا لأنفسهم رجلا مرضيا عندهم، ثم توفي (٥٥).

والذي يظهر للباحث أن الروايات التي حكت الموقف الثاني أقرب للصواب لأمور عدة منها:

- ١ كثرة الروايات التي أشارت إليه، وتقدمها.
- ٢ لو كان معاوية بن يزيد رافضا للخلافة عازما على التخلي عنها فلم يقبلها أصلا؟.
- ٣ أشارت بعض الروايات التي حكت الموقف الأول إلى أن معاوية بن يزيد أعلن خلع نفسه علنا، وفي خطبة عامة، وهو أمر مستبعد؛ لأن إجراء كهذا يحدث الفوضى والتنازع والبلبلة، ولم يكن الأمر يتطلب ذلك، إلى جانب أن تداعيات الأحداث، واضطرابها والبحث عن خليفة بديل كل ذلك وقع بعد وفاة معاوية، وليس بعد خلعه نفسه.

⁽٥٢) الطبرى، التاريخ، ج٧، ص١٧.

⁽٥٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٥٩، ص٣٠٠، الربعي، تاريخ مولد العلماء، ص٧١.

⁽٥٤) أبو زرعة، التاريخ، ج١، ص٣٥٩.

⁽٥٥) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٣٥٦، ابن سعد، الطبقات، ج٥، ص٣٩.

3- أن الروايات التي أشارت إلى خلع نفسه من الخلافة أشارت أيضا إلى أنه قبيل وفاته طلب منه أن يستخلف فأبى، ومعلوم أن حق الخليفة بالاستخلاف يسقط بخلع نفسه، فلا معنى أن ينتظر الناس لحظة وفاته ليطلبوا منه أن يستخلف.

خلاصة القول: أن معاوية بن يزيد قبل الخلافة، غير أنه عجز عن القيام بأعبائها لصغر سنه وحداثة تجربته وظروف ولايته، إلى جانب مرضه، فكان الحال كما عبر عنه البلاذري أنه "لم يعزل أحدا من عمال أبيه، ولا حرك شيئاً، ولا أمر، ولا نهى "(٢٥) إلى أن توفي.

بقي أخيراً أن نناقش سبب عدم استخلاف معاوية بن يزيد أحدًا من بني أمية رغم إلحاحهم عليه أن يستخلف، وأثر ذلك في حكم بني أمية.

يبدو من خلال النصوص السابقة حرص بعض رجالات بني أمية – خاصة مروان بن الحكم أكبر الطامحين إليها – على استمرار الخلافة فيهم، وإضفاء صفة الشرعية عليها باستخلاف معاوية بن يزيد أحدهم، ولكن معاوية امتنع تورعاً عن ذلك، وقد تكرر هذا الدافع بصيغ مختلفة كما مر بنا في الروايات السابقة (٥٠) حين طلب منه أن يستخلف فتارة يقول: والله ما نفعتني حيا، فأتقلدها ميتا، وتارة: كفلتها أو كفيتها حياتي؛ فأتضمنها بعد موتي، وتارة: لا يسألني الله عن ذلك، وتارة: ما أصبت من حلاوتها ما أتحمل به مرارتها، إلى غير ذلك من الأقوال المحفوظة، والذي ظهر أن الروايات عبرت عن الواقع، فمعاوية لم يمتد به العمر؛ ليمارس شيئاً من أمور الحكم، لا سيما وأن من حوله كانوا يحثونه على اختيار خليفة من قومه، ولا يوجد من إخوته فضلا عن أبنائه من هو مؤهل للخلافة، فأصبح جميع – الطامحين إليها من بني أمية أو غيرهم – سواء، ومن ثم لم يشأ أن يتحمل





⁽٥٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص٥٦٦.

⁽٥٧) راجع الروايات، ص١١، ١٢.

مسؤولية اختيار خليفة للمسلمين من قومه مع وجود من هو خير منه من غيرهم، خاصة وأن أمرهم ظاهر كابن الزبير بالحجاز.

وعموما فأياً كانت دوافع معاوية بن يزيد من عدم استخلاف أحد من بني أمية إلا أن الأهم هو أثر ذلك وتداعياته في خلافة بني أمية.

لقد كان السبيل الوحيد والرباط الوثيق لاستمرار الخلافة متوارثة في البيت الأموي هو الاستخلاف، وهو ما جعل بيعة يزيد بن معاوية من قبل بيعة راسخة، ولهذا حرص كبار بني أمية والموالون لهم على إقناع معاوية بن يزيد بأن يستخلف أحداً من بني أمية؛ فيُكسب خلفه الصبغة الشرعية الملزمة بالسمع والطاعة امتداداً للموقف السابق، ولكن حينما لم يفعل كان ذلك بمثابة "العقال الذي حُل"، والذي كان يقيد الناس بالسمع والطاعة لمن يستخلفه الخليفة، ومن هنا أدت وفاة معاوية بن يزيد إلى وجود فراغ في السلطة، ولم يعد أمام الناس عموما، وأصحاب الرأي والتأثير خصوصا ما يلزمهم شرعاً بالبيعة لأحد من بني أمية، وأصبح المجال مفتوحا لمن هو كفء للخلافة أو من يطمح إليها كما صور ذلك بيت الشاعر الذي يقول:

إنى أرى فتنا تغلى مراجلها والملك بعد أبى ليلى لمن غلبا

من هنا ظهرت بيعة ابن الزبير بالحجاز؛ لأنه الأبرز والمرشح الأول لها، ولعل أقرب رواية تصور الوقع رواية هشام بن عمار قال فيها: "إنه لما مات معاوية بن يزيد مال أكثر الناس إلى ابن الزبير، وقالوا: هو رجل كامل السن، وقد نصر أمير المؤمنين عثمان، وهو ابن حواري رسول الله، وأمه بنت أبي بكر بن أبي قحافة، وله فضل في نفسه ليس لغيره، فما هو إلا أن ورد كتاب ابن الزبير بتولية الضحاك بن قيس دمشق حتى سارعوا إلى طاعة ابن الزبير وبيعته، فأخذها الضحاك له عليهم (٥٠). بل إن مروان بن الحكم نفسه كان يرى أن

⁽٥٨) البلاذري، أنساب الأشراف، ق٤، ج١، ص ٣٥٩.

يرحل ليبايع ابن الزبير^(٥٩) وعن ذيوع بيعة ابن الزبير وانتشارها يقول أبو معشر: "بويع لابن الزبير سنة أربع وستين، وانتشرت بيعته في الحجاز واليمن والعراق والمشرق وعامة بلاد الشام والمغرب وفرق عماله في الأمصار..."^(٦٠).

وبهذا تتجلى خطورة فترة خلافة معاوية بن يزيد، وتسببه في نقل الخلافة من البيت الأموي إلى ابن الزبير في الحجاز، وكادت أن لا تعود لولا جهود مروان بن الحكم، وابنه عبدالملك التالية، واستعادتهم لها. وفي ذلك يقول المسعودي – بعد انتصار مروان على الضحاك بن قيس بمرج راهط –: "فكانت هذه الوقعة سبب رد ملك بني أمية وقد كان زال عنهم إلى بنى أسد بن عبدالعزى"(٦١).



⁽٥٩) الطبرى، التاريخ، ج٧، ص٣٤.

⁽٦٠) الطبري، التاريخ، ج٧، ص٣٤، المسعودي، التنبيه، ص٣٠٧، ابن عبدالبر، الاستيعاب، ج٣، ص٤٠، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٨٧، ص٤٢٠.

⁽٦١) المسعودي، التنبيه، ص٣٠٩.